

وحول التقدم المحرز، صرح فابيويس أنه قد تم الوصول إلى تسوية أو إحراز تقدم كبير في قضايا بناء القدرات والتكيف والشفافية وتطوير ونقل التكنولوجيا. وأشار إلى أنه تم إحراز تقدم مبدئي فيما يتعلق بالغابات ونهج وآليات التعاون والتمهيد، مؤكداً على أن التقدم المحرز في التكيف من شأنه أن يُمكن الأطراف من التركيز على الخسائر والأضرار.

وحول القضايا السياسية المتبقية، تحدث لوران فابيويس رئيس الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف عن التمايز والتفاوت والتمويل ومستوى الطموح في الاتفاق. وشجع الأطراف على توسيع نطاق المشاورات بشأن هذه القضايا. وبعد توجيه طلب للأمانة بتوزيع النص الجديد، اقترح فابيويس انعقاد لجنة باريس في تمام الثامنة مساءً، ووافقت الأطراف على ذلك.

خلال الفترة المسائية، حدد لوران فابيويس رئيس الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف الغرض من الاجتماع، وهو الاتفاق على أسلوب العمل خلال الفترة المسائية وخلال يوم الخميس الموافق 10 ديسمبر/ كانون الأول، والسماح للأطراف بالتعبير عن ردود الفعل المبدئية حول النص الجديد.

وفيما يتعلق بتنظيم العمل، اقترح أنه سيقوم بتيسير الحوار الذي يركز على القضايا الشاملة المتمثلة في التمايز والتفاوت والتمويل والطموح. وأشار إلى أن قضايا الخسائر والأضرار وتدابير الاستجابة ونهج وآليات التعاون والتمهيد لا تزال بحاجة إلى العمل، واقترح قيام بولغار - فيدال، رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف بتيسير أعمال مجموعة تشاور واحدة حول هذه القضايا، تعقد اجتماعاً بالتوازي مع الحوار.

اقترح لوران فابيويس، رئيس الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف إعداد نسخة جديدة من النص يوم الخميس الموافق 10 ديسمبر/ كانون الأول. مشيراً إلى ضيق الوقت المخصص لمراجعة النص القانونية واللغوية، واقترح أن تتفق الأطراف على تقديم نص نظيف بالفعل في بنود الاتفاق النهائي إلى الفريق العامل المفتوح العضوية للخبراء القانونيين واللغويين.

ودعا الأطراف إلى عدم إعادة فتح التسويات التي سبق التوصل إليها والتركيز بدلاً من ذلك على القضايا التي لا تزال بحاجة إلى العمل.

وأيدت الأطراف استخدام النص كأساس للعمل. ومع ذلك، لاحظ البعض أن النص لا يزال غير متوازن وأوضح العديد النفاط التي تثير قلقهم.

وأعرب مندوب جنوب أفريقيا، نيابةً عن مجموعة الـ 77 والصين، ومندوب

الأحداث الرئيسية للمؤتمر المنعقد في باريس الأربعاء، 9 ديسمبر/ كانون الأول 2015

في يوم الأربعاء الموافق 9 ديسمبر، استمرت المفاوضات برئاسة مؤتمر الأطراف حول مسودة نتائج باريس. وفي تمام الثالثة عصراً، انعقدت لجنة باريس للعمل على تقديم نسخة منقحة من مسودة نتائج باريس. ثم أغلقت الجلسة على الفور للسماح للأطراف بمراجعة النص والتشاور بشأنه. وفي الثامنة مساءً، انعقدت اللجنة مرة أخرى لسماح الانطباعات الأولى للأطراف عن النص.

واستمرت المشاورات طوال الفترة المسائية ما بين الحوار والتشاور، وتناولت مجموعة التشاور الأولى التمايز والتفاوت والتمويل والطموح، وقام بتيسير أعمالها لوران فابيويس، رئيس الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، وتناولت المجموعة الثانية المسائل الأخرى التي لا تزال تتطلب العمل، مثل الخسائر والأضرار وتدابير الاستجابة ونهج وآليات التعاون والتمهيد، وقام بتيسير أعمالها مانويل بولغار - فيدال (بيرو) رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف.

استمرت فرق الاتصال ومجموعات التشاور غير الرسمية على مدار اليوم في إطار مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل للإنتهاء من القرارات الخاصة ببنود جدول الأعمال.

لجنة باريس

خلال فترة ما بعد الظهر، أحاط لوران فابيويس رئيس الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، الأطراف علماً بأنه وفقاً لما تم الاتفاق عليه يوم الثلاثاء الموافق 8 ديسمبر/ كانون الأول فإن الأمانة العامة سوف توزع نسخة جديدة من مسودة نتائج باريس، مضيفاً أن النص: "مستوحى" من مسودة نتائج باريس التي أعدها الفريق العامل المخصص المعني بمناهج ديربان للعمل المعزز يوم السبت الموافق 5 ديسمبر/ كانون الأول، وأن النص يتضمن توصيات الميسرين المشاركين للفريق العامل المخصص ومستمد من اقتراحاتهما وخبرتهما. وأوضح أن النص المكون من 29 صفحة، والذي يحتوي على ثلاثة أرباع الأقواس التي تضمنتها المسودة السابقة، يهدف إلى تقديم لمحة عامة عن التقدم المحرز وتحديد خيارات واضحة عن ثلاثة من القضايا الشاملة التي لا تزال بحاجة إلى التسوية على المستوى السياسي.

يشترك في كتابة وتحضير هذا العدد من نشرة مفاوضات الأرض enb@iisd.org © Earth Negotiations Bulletin جيفر آلان، وبيتي أنتونيتشو، وريشكيش رام بنداري، ود. ماري لومي، وأنا شولتز، وفيرجينيا وايزمان. الترجمة العربية: نهي الحداد. المحرر الرقمي: كيارا وورث. المحرر د. باميل تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة للنشرة هي الاتحاد الأوروبي وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام للنشرة خلال سنة 2015 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشؤون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تم توفير تمويل خاص لتغطية هذا المؤتمر بواسطة المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي، ووزارة الزراعة والغابات والبيئة وإدارة المياه بالنمسا، ووزارة البيئة في فنلندا. تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في النشرة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن النشرة، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريدته الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون +1-646-536-7556، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض بمؤتمر تغير المناخ في باريس - نوفمبر/تشرين الثاني 2015 (الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) على البريد الإلكتروني: anna@iisd.org

وأعرب مندوب الاتحاد الأوروبي عن قلقه من إضعاف آلية زيادة الطموح مع مرور الوقت بشكل ملحوظ. وأعرب مندوب إندونيسيا عن تفصيل حد الـ 2 درجة مئوية، لكنه صرح أن بلاده على استعداد للعمل على الوصول إلى حد أقصى آخر أكثر واقعية وقابل للتنفيذ.

أيد مندوب المغرب الاحتفاظ بمتوسط ارتفاع درجات الحرارة العالمية عند أقل من 2 درجة مئوية عن معدلاتها في فترة ما قبل الثورة الصناعية، مع زيادة الجهود المبذولة للحد من ارتفاع درجة الحرارة عند أقل من 1.5 درجة مئوية.

وفيما يتعلق بالتمهيد والهدف والبند العام، أقر مندوب غواتيمالا، نيابة عن التحالف المستقل لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومندوب النرويج ضرورة أن يتضمن الاتفاق إشارات إلى القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والمسائل المشتركة بين الأجيال، وأيدهما في ذلك مندوب شيلي والفلبين والمكسيك وحقوق الإنسان. كما اقترح مندوب النرويج الإشارة إلى الصحة والانتقال العادل وحقوق الشعوب الأصلية، وأيده مندوب كندا في تلك الأخيرة.

ودعا مندوب نيجيريا إلى إدراج الأهداف الإنمائية المستدامة إلى جانب الإشارة إلى التنمية المستدامة. وندى مندوب الفلبين بضمان سلامة مجموعة متنوعة من النظم الإيكولوجية. وطالب مندوب إندونيسيا بالاعتراف المنصف بحقوق المجتمعات المحلية.

ودعا مندوب فيتنام والمكسيك بإدراج المساواة بين الجنسين. في حين حذر مندوب تنزانيا من الإشارة إلى حقوق الإنسان "التي يمكن استخدامها كعائق بحول دون الوصول إلى الدعم".

وحول التخفيف، أيد مندوب التحالف المستقل لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إدراج عنصر كمي أو كيفي أحادي الجانب في "السمات" في المادة المعنية بالتخفيف. وطالب مندوب المجموعة العربية، بإعادة المنافع المشتركة للتكيف الواردة في "صورة" التخفيف إلى وضعها السابق.

وأكد مندوب المجموعة العربية على أن أي هدف من شأنه تهديد التنمية المستدامة أو القدرة على القضاء على الفقر وضمان الأمن الغذائي لن يكون مقبولاً. وأعرب مندوب الدول النامية متقاربة التفكير عن قلقه من النص المتعلق بمساهمات التخفيف المحددة على المستوى الوطني. ودعا مندوب الفلبين إلى تضمين هدف للتخفيف من شأنه أن يضمن إزالة الكربون بصورة كاملة بحلول عام 2050.

وحول إجراءات من جانب واحد، أعرب مندوب مجموعة الـ 77 والصين والدول النامية متقاربة التفكير عن قلقهما لعدم وجود نص يتناول هذه المسألة. وعارض مندوب المجموعة العربية والدول النامية متقاربة التفكير الإشارة إلى تسعير الكربون.

وفيما يتعلق بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية، أيد مندوب الجماعة الكاريبية تثبيت قرارات مؤتمر الأطراف المتفق عليها بشأن هذه المبادرة في الاتفاق. وشدد مندوب بنما، نيابة عن ائتلاف بلدان الغابات المطيرة، ومندوب الكاميرون، على أهمية "إطلاق" آلية هذه المبادرة في اتفاق باريس.

دعا مندوب باكستان إلى إرسال إشارة قوية بأنه قد تم الانتهاء من المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية وبأنها جاهزة للتنفيذ.

مصر، نيابة عن المجموعة الأفريقية، عن قلقهما إزاء "فصل" لغة النص عن لغة الاتفاقية وعدم الاكتراث بمبادئ الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بالتميز والتفاوت.

وفيما يتعلق بالتميز والتفاوت، دعا مندوب الهند إلى التوازن بين الطموح والتميز والتفاوت، وهو ما يعكس مبادئ الاتفاقية بشكل صحيح وإلى تفعيل التمايز والتفاوت في جميع العناصر. وشدد مندوب ماليزيا، نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير، ومندوب بوليفيا ونيكاراغوا، على التركيز على المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة.

وصف مندوب فيتنام المسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة والتميز والتفاوت بأنها بوابات الوصول إلى مزيد من الطموح. ودعا مندوب بوليفيا إلى إدراج المسئولية التاريخية والحق في التنمية. وندى مندوب فنزويلا بعمل صفقة متكاملة تتناول قضية التمايز والتفاوت.

أكد مندوب جورجيا على أن "المساواة في تناول الشفافية بين الأطراف" والقواعد المحاسبية الواضحة من الأمور المهمة لبناء الثقة. وأشار مندوب أستراليا، نيابة عن مجموعة المظلة إلى أن النص لم يضع حلاً لقضية التمايز والتفاوت.

وفيما يتعلق بالدعم، أعرب مندوب مجموعة الـ 77 والصين عن أسفه لعدم وجود تأكيدات كافية على سبل التنفيذ. وسلط مندوب أنغولا، نيابة عن أقل البلدان نمواً، الضوء على الحاجة إلى ضمان الحصول على التمويل. وأشار مندوب المجموعة الأفريقية إلى القلق إزاء الإشارة إلى الالتزامات الفردية دون الإشارة إلى دعم.

أكد مندوب الاتحاد الأوروبي أنه بعد عام 2020، ينبغي أن تقوم الدول التي هي في وضع يسمح لها، بالمشاركة في زيادة التدفقات المالية إلى الدول المحتاجة. وأعرب مندوب المملكة العربية السعودية، نيابة عن المجموعة العربية، عن قلقه إزاء عبارة " التي هي في وضع يسمح لها".

ودعا مندوب الفلبين إلى ضمان تمويل التكيف لفترة ما قبل وبعد عام 2020 من خلال الأهداف الكمية. ورحب مندوب بيلاروس بتوضيح مصالح الدول التي تحتاج إلى دعم، بما في ذلك تلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وقال مندوب تيمور ليستي أنه على الدول المتقدمة أن تلتزم بتقديم سبل التنفيذ لأقل البلدان نمواً. وأكد مندوب جنوب السودان على ضرورة قيام الدول المتقدمة بتقديم مصادر تمويل جديدة وإضافية ومستدامة ويمكن التنويع بها والتحقق منها.

اقترح مندوب جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يكون التمويل المخصص للتصدي لإزالة الأحراج وتدهور الغابات الاستوائية الرطبة على نفس مستوى تمويل الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة. وطلب مندوب بنجلاديش النظر في إعادة إدراج أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في المادة 6 (التمويل).

وفيما يتعلق بالطموح، شدد مندوب جزر المالديف، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ومندوب بربادوس، نيابة عن الجماعة الكاريبية، ومندوب كوستاريكا ومالي وساموا وإكوادور والفلبين وبوليفيا وسانت لوسيا، على أن تحديد هدف أقل من الـ 1.5 درجة مئوية يعد أمراً حاسماً. وقال مندوب بالاو أن الاتفاق يجب أن يرسل إشارة كمية إلى العالم حول " أين يجب أن نكون في منتصف هذا القرن".

رحب مندوب الصين، نيابة عن مجموعة البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين بالنص الذي يتسم بالانفتاح والتوازن، وأشار إلى استعداده للعمل من أجل تحقيق النتيجة التي تعكس النزاهة والطموح.

أكد مندوب الدول النامية مقاربة التفكير على التقدم المحرز في إطار مسار العمل 2، بصفته ركن أساسي للتقدم في مسار العمل 1.

عبر مندوب الاتحاد الأوروبي عن أسفه من أن بعض أجزاء رئيسية من الاتفاق قد تم نقلها إلى القرارات.

وأشار مانويل بولجار فيدال المبعوث الخاص للمنظمات المراقبة إلى القضايا ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمراقبين، بما في ذلك: التمايز وآليات السوق ووصول المنظمات المراقبة للمعلومات والشفافية والأهداف بعيدة المدى والتمويل طويل الأجل ورفع طموح البلدان المتقدمة.

وافقت الأطراف على أسلوب العمل الذي تم اقتراحه في بداية الجلسة. طلب فابريوس رئيس الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف أن يتم بدء العمل في الحل الوسط، وتوقع أن تكون مسودة النص "قبل النهائية" جاهزة في فترة ما بعد الظهر يوم الخميس 10 ديسمبر/ كانون الأول.

الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف

فريق الاتصال: البنود الخاصة بتمويل المناخ (أ - ب): في الصباح وفيما يتعلق بقضية التمويل طويل الأجل، أشار أندريس مرجو (إكوادور) الرئيس المتشارك لفريق الاتصال إلى أن ضيق الوقت قد منع الأطراف من معالجة القضايا السياسية التي تتطلب مزيداً من الدراسة مثل القياس والإبلاغ والتحقق من التمويل والتحديات لفترة السنتين وتمويل المناخ من القطاع الخاص. وسلط الضوء على الحد الأدنى من بنية مسودة القرار. اقترح مرجو الرئيس المتشارك إحالة مسودة القرار إلى مؤتمر الأطراف للنظر فيها ووافقت الأطراف على هذه الاقتراح.

وفيما يتعلق بتقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، قدم مارك ستوري (السويد) الرئيس المتشارك لفريق الاتصال مسودة القرار لاعتمادها، وذلك بناءً على المشاورات التي أجراها الرئيسان المتشاركان. ثم وافقت الأطراف على ضرورة الموافقة على خطة عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل ومواصلة العمل على مراجعة وظائفها ومهامها.

اقترح ستوري الرئيس المتشارك أن يتم إدراج القضايا التي لم تُناقش نظراً لضيق الوقت في تقرير لمؤتمر الأطراف. وافقت الأطراف على إحالة التوصيات إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل استناداً إلى نتائج منتدى اللجنة.

وافقت الأطراف على إحالة مسودة القرار، بصيغته المعدلة، إلى مؤتمر الأطراف للنظر فيها.

تمويل المناخ: البنود (ج - د): تناولت الأطراف في فترة ما بعد الظهر مسودة نصوص القرار التي اقترحتها الرئيسان المتشاركان ستيفان شواجر (سويسرا) ونعمان بشير بهاتي (باكستان).

وفيما يتعلق بتقرير مرفق البيئة العالمية المقدم إلى مؤتمر الأطراف والتوجيه إلى مرفق البيئة العالمية، وضعت الأطراف صيغة توفيقية للترحيب بالاستثمارات من مرفق البيئة العالمية في الإدارة المستدامة للغابات وغيرها من الأنشطة المشار إليها، والاستفادة بالفوائد المتعددة من الغابات، ومعالجة

وفيما يتعلق بالتكيف، أعرب مندوب مجموعة الـ 77 والصين عن أسفه لعدم إدراج العديد من المقترحات في النص. وأشار مندوب المجموعة الأفريقية إلى عدم إدراج العناصر الرئيسية لتفعيل هدف عالمي للتكيف. ودعا مندوبا التحالف المستقل لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشيلي للإعداد سجل لإجراءات التكيف.

وحول الخسائر والأضرار، شدد مندوب مجموعة الـ 77 والصين ومندوبا فينتام وهايتي، على الحاجة إلى صياغة مادة واضحة تتناول الخسائر والأضرار. وطالب مندوب التحالف المستقل لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإحراز تقدم في مسألة الخسائر والأضرار.

وأوضح مندوب جزر المالديف، نيابةً عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، أن العمل الجاري بين الأطراف من شأنه أن يؤدي إلى صياغة جديدة حول الخسائر والأضرار. وأكد مندوب الاتحاد الأوروبي على أن صيغة نص الخسائر والأضرار تمثل "إشكالية عميقة". ودعا مندوب تيمور الشرقية إلى آلية مستقلة للخسائر والأضرار.

وحول ظروف المجموعات المعرضة للأخطار، سلط مندوبو الجماعة الكاريبية وترينيداد وتوباغو وبيليز وسانت لوسيا الضوء على الظروف الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة، مشيرين إلى أن هذا "الواقع غير قابل للتفاوض"، وأكدوا على شدة أهمية ترتيبات الخسائر والأضرار.

طالب مندوبو السلفادور ونيكاراغوا بالاتفاق على القرار بأن برزخ أمريكا الوسطى منطقة معرضة للأخطار بشكل خاص. وأعرب مندوبو بوتان ونيبال عن أسفهما لتضائل الإشارة إلى الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً في مواد النص، ودعا إلى إدراج الدول ذات النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة في أي قائمة للدول المعرضة للأخطار. ودعا مندوب نيجيريا لإدراج أفريقيا. وشدد مندوب غينيا على الإشارة إلى "الدول والمناطق الأخرى المعرضة للأخطار".

وحول الدورات، أكد مندوب مجموعة المظلة ومندوب بالاو على إعداد دورات منتهية خمس سنوات لتقديم التقارير والمراجعة. وأيد مندوب كولومبيا آلية زيادة الطموح من خلال التقديم الدوري للالتزامات ابتداءً من عام 2021.

وحول بدء السريان، أشار مندوبو الاتحاد الأوروبي واليابان والمجموعة العربية إلى أن بدء النفاذ يحتاج إلى حد مزدوج.

وفيما يتعلق بنص القرار، أكد مندوب تحالف الدول الجزرية الصغيرة على ضرورة إدراج فقرة قرار بين قوسين حول الحوار التيسيري بين الأطراف لتقييم الجهود الجماعية في 2018 أو 2019 في القرار النهائي لضمان إمكانية تحقيق هدف الـ 1.5 درجة مئوية.

كما سلطت الأطراف الضوء على المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل، وفي هذا الشأن، حدد مندوب سويسرا، نيابةً عن مجموعة السلامة البيئية عدة أمور من بينها، حكم إلزامي حول مساهمات التخفيف المحددة على المستوى الوطني ونتائج التخفيف المععلن عنها دولياً. وقال مندوب أقل البلدان نمواً أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل حول الامتثال لضمان التنفيذ.

شدد مندوب مجموعة المظلة على ضرورة استمرار ضمانات الدول المتقدمة على مواصلة تولى دور القيادة في سياق اتفاق عالمي تبذل فيه جميع الأطراف قصارى جهدها.

في الأروقة

بعد ظهر يوم الأربعاء، كانت الجلسة العامة في قاعة "لا سين" محفوفة بالترقب والإثارة أثناء انتظار الأطراف للوران فاببوس رئيس الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف للكشف عن النص الجديد "النظيف". و بعد استلام أعضاء الوفود لنسخهم ركزوا في العمل على النص. وكما كان يتوقع أحد أعضاء الوفود المتفائلين، سادت روح إيجابية طوال بعد ظهر يوم اجتماع لجنة باريس، مما فاجأ بعض المراقبين الذين اعتادوا على الدراما كسمة معتادة في مؤتمرات أطراف المناخ.

وأشاد معظم أعضاء الوفود بالرئاسة، وأثنوا على عملها مع الميسرين والأمانة لإنهاء النص حتى الساعات الأولى من صباح الأربعاء. وأوضح أحد المفاوضين أن المزاج الإيجابي جاء نتيجة أن الرئاسة "قد اشركت الوزراء في وقت مبكر وفي معظم مراحل العملية، مما ساعد على بناء العلاقات وتسهيل المحادثات البناءة حول النقاط العالقة".

وأشار أحد المراقبين ذوي الخبرة إلى أن هناك ثلاث قضايا سياسية متبقية، وهي التمايز والتمويل والطموح وهي أكثر من أن تكون "تفاصيل صغيرة"، وذكر أن "بعض الأقواس أكثر عنادا من غيرها". ورأى آخرون العبارات التي أثارت الدهشة إما سلبا أو إيجابا اعتمادا على وجهة نظرهم مثل نصيب الفرد من الانبعاثات واحترام حقوق الشعوب الأصلية.

ومع ذلك، أشار بعض المراقبين من العملية الوزارية بثقة قائلين ان "الاتفاقية يجب أن تكون مقبولة تماما" لأطراف اذا تمكنوا من "رؤية الصورة الأكبر". وتطلعا إلى المساء، عبر أحد أعضاء الوفود عن أمله في ألا يكون المزاج الجيد سريع الزوال، واصفا مساء الأربعاء بأنه "اللحظة الحاسمة" للأسبوع الثاني.

ولكي يشهد أعضاء الوفود تلك اللحظة الحاسمة، تدفقت الوفود مرة أخرى في قاعة "لا سين" في المساء. وشعر العديد بالتفاؤل الحذر، وأشار احدهم قائلا ان "كل العناصر هنا، وهي متوازنة نسبيا". وذكر آخر أن النص "نظيف جدا" فيما يتعلق بمسار العمل 2.

وكانت الجولة الأولى من التصفيق لبيان مندوب مجموعة الـ 77 والصين الذي اشار بأن النص يشكل أساسا مقبولا للمفاوضات. في حين يبدو أن هناك تياراً لا ينتهي من مخاوف الجماعات والأطراف حول النص، حيث أن القبول العام للنص كأساس لمزيد من العمل جعل البعض يتنفس الصعداء.

ومع ذلك، حذر أعضاء الوفود من افتراض أنه إذا كان "الجميع يعبرون عن قلقهم، من أن النص هو في الواقع نص متوازن". فإن هناك بعض الأطراف متخوفة أيضا من التراجع إلى المواقف المعلنة.

وبمغادرة "قاعة لاسين" لحضور جلستي منتصف الليل التي أعلن عنهما فاببوس رئيس الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، بدأ العديد يتطلعون إلى بعض الصفقات السياسية التي ستحدث في الساعات القادمة. وعند البدء في مشاورات منتصف الليل، أعرب أحد أعضاء مجموعة عن أمله في أن يكون يوم الجمعة هو يوم راحة في حين تتم المراجعة القانونية واللغوية للنص.

ومع ذلك، وبينما ذكر فاببوس رئيس الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف أن الإصدار التالي من النص، والذي من المتوقع أن يصدر بعد ظهر الخميس، سيكون "النص قبل الأخير"، تساءل العديد من أعضاء الوفود

إزالة الغابات وتدهورها. وناقشت الأطراف إذا كان سيتم حذف الاقتراح المقدم من مندوبي الأرجنتين وأوروغواي وكولومبيا الخاص ب "التعامل مع دوافع إزالة الغابات وتدهور الغابات".

وفيما يتعلق بدعم عملية برنامج عمل نيروبي من خلال المساهمات في صندوق أقل البلدان نموا والصندوق الخاص بتغيير المناخ، اقترح مندوب الصين، بدعم من مندوبي الهند وماليزيا، حذف اللغة الخاصة بدعوة "الأطراف التي قد تقدم تبرعات مالية طوعية" لتقديم مثل هذا الدعم. اقترح مندوبو الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة حذف الفقرة بأكملها إذا كانت تنفق إلى اتفاق. عارض مندوب زامبيا نيابة عن أقل البلدان نموا هذا الاقتراح.

وفيما يتعلق بتقرير الصندوق الأخضر للمناخ المقدم لمؤتمر الأطراف والتوجيه إلى الصندوق الأخضر للمناخ ذكر مندوب اليابان انه من السابق لأوانه مناقشة تجديد الموارد، واقترح حذف الطلب المقدم لمجلس إدارة الصندوق الأخضر للمناخ للاتفاق على ترتيبات التجديد. عارض مندوب جنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية، ومندوب بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، ومندوب أنتيغوا وبربودا نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة هذا الاقتراح.

وفيما يتعلق بالفقرة التي تُشير إلى أن تمويل قرارات مشروعات الصندوق الأخضر للمناخ سيسهم في التنمية "منخفضة الانبعاثات واتي تستطيع التصدي للمناخ" اقترح مندوب الأرجنتين الإشارة إلى التنمية "المستدامة" بدلا من ذلك وعارض مندوب الاتحاد الأوروبي هذا الاقتراح. وواصلت الأطراف المشاورات غير الرسمية.

الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

فريق الاتصال: القضايا المتصلة بآلية التنمية النظيفة: في الصباح، ركز فريق الاتصال الذي يشترك في رئاسته جيفري سبونر (جامايكا) على مسودة النص التي تم إعدادها مساء الثلاثاء 8 ديسمبر/كانون الأول. ناقشت الأطراف الفقرات الست التي لا تزال قائمة بين قوسين.

وفيما يتعلق بالفقرة الخاصة بتشجيع المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة لاستكشاف فرص تمويل من خلال المؤسسات الدولية لتمويل المناخ لتعزيز استخدام آلية التنمية النظيفة، وافقت الأطراف على إبقاء الإشارة إلى الصندوق الأخضر للمناخ بينما يتم إزالة "لتعزيز استخدام آلية التنمية النظيفة."

وفيما يتعلق بالفقرة الخاصة بدعوة المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة لاستضافة ورشة عمل وذلك في أعقاب الدورة الرابعة والأربعين للهيئات الفرعية مع المؤسسات الدولية لتمويل المناخ، وبعد مشاورات غير رسمية، وافقت الأطراف على اقتراح بديل وهو دعوة المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة للنظر في استضافة ورشة عمل في الدورة الرابعة والأربعين للهيئات الفرعية، مع مراعاة طلب المجلس التنفيذي لضمان الشفافية والإدارة الحكيمة لموارد آلية التنمية النظيفة.

ثم اتفقت الأطراف على إحالة مسودة القرار إلى مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو.

إذا ما كانت آمالهم بأن يكون مؤتمر الأطراف في باريس مؤتمراً استثنائياً من حيث الالتزام بالتوقيت قد تتحقق.